

الباب الأول

النشأة والأهداف

نشأة المنظمة

منذ تحرر بلاد القارة ، تعددت محاولات التجمع والوحدة بين هذه الدول، حتى ظهرت منظمة الوحدة الأفريقية كمنظمة إقليمية ويعتبر مؤتمر أكرا من أقدم المحاولات الرسمية لعقد مؤتمر أفريقي عقد في عاصمة غانا في الفترة بين 15- 24 أبريل عام 1958م، وحضرته الدول المحررة حينئذ وقد ضم ما يزيد على 200 عضو يمثلون مختلف الأحزاب واتحادات الطلاب والنقابات العمالية في مختلف أنحاء القارة ، وقد تمخض عن هذا المؤتمر القرارات الآتية:

- 1-المحافظة على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء.
- 2-الاعتراف بحق الشعب الجزائري في التحرر.
- 3- قرار خاص بمستقبل شعوب أفريقيا غير المحررة،

إذ طالب الأعضاء بإعلان موحد لحصول هذه المناطق غير المحررة على تحررها، تمشيًا مع رغبة شعوبها وميثاق الأمم المتحدة وهكذا، جاءت منظمة الوحدة الأفريقية كمنظمة إقليمية تعمل في إطار القارة الأفريقية على نبذ الخلافات وإنهاء التكتلات، وقصر نشاط المنظمات التي كانت قائمة على مجالات محددة اقتصادية أو فنية أو ثقافية.

أقر مؤتمر أديس أبابا الذي عقد في الحبشة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، في 22 مايو 1963م، إذ اجتمع رؤساء 30 دولة أفريقية مستقلة، ووقعوا على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الذي عدوه دستور المنظمة، وتم الإعلان عن إنشاء هذه المنظمة في 25 مايو 1963م.

وتم الاتفاق على أن تكون عضوية هذه المنظمة مفتوحة للدول الأفريقية المحررة ذات السيادة، بما في ذلك الجزر الأفريقية شريطة أن تؤمن هذه الدول بمبادئ المنظمة المتمثلة في سياسة عدم الانحياز، وعدم ممارسة التفرقة العنصرية، وفي حالة انضمام عضو جديد، يقرر قبوله بالأغلبية المطلقة للدول الأعضاء، ويسمح لكل عضو بالانسحاب من المنظمة بطلب انسحاب خطي، وينفذ الانسحاب بعد مضي عام.

الأهداف

ويمكن حصر الأهداف التي قامت المنظمة من أجلها في :

- 1- تحرير القارة نهائياً من الاحتلال -القضاء على التخلف الاقتصادي.
- 2- توطيد دعائم التضامن الأفريقي.
- 3- الارتقاء بالقارة إلى المكانة التي تليق بها على ساحة صنع القرارات الدولية إلخ.

الأعضاء

ارتفع عدد الأعضاء في المنظمة من 30 دولة سنة التأسيس إلى 53 دولة عام 1980م هي: أثيوبيا - إريتريا - أنجولا - أوغندا - بنين - بوتسوانا- بوركينا فاسو- بروندي - تشاد - تنزانيا - توجو - تونس - الجزائر- جزر القمر - جمهورية أفريقيا الوسطى - جنوب أفريقيا - جيبوتي - الرأس الأخضر - رواندا - زامبيا - زيمبابوي - ساو تومي وبرينسيب - السنغال - سوازيلاند - السودان - سيراليون - الصحراء الغربية - الصومال - الجابون - جامبيا - غانا - غينيا الاستوائية - غينيا بيساو - غينيا - الكاميرون - ساحل العاج - جمهورية الكونغو - كينيا - ليبيريا - ليسوتو - مالي - مدغشقر - مصر - المغرب - ملاوي- موريتانيا - موريشيوس - موزمبيق- ناميبيا- النيجر- نيجيريا وعادت المملكة المغربية في 30

من يناير 2017 بعد ان انسحبت عام 1984، احتجاجا على اعتراف المنظمة وقبولها عضوية الجمهورية الصحراوية.

المؤتمرات: كانت منظمة الوحدة الأفريقية تعقد اجتماعا سنويا في واحدة من العواصم الأفريقية، يحضره رؤساء دول وحكومات الأقطار الأعضاء فيها وقد جرت العادة بأن يحضر الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة جلسة الافتتاح ويلقي كلمة فيها، ثم يتناوب على الكلام ممثلون عما يمكن اعتباره الكتل الأربع داخل القارة الأفريقية: ممثل عن الأقطار الأفريقية العربية، وآخر عن الأقطار الأفريقية الناطقة بالفرنسية، الأقطار الأفريقية الناطقة بالإنجليزية وممثل عن الأقطار الأفريقية الناطقة بالبرتغالية

أفريقيا في الماضي القديم

يقال ان اسم أفريقيا كان في الماضي القديم يطلق فقط على المنطقة التي تعرف الآن بتونس هذا ما نقل إلينا عن بعض المؤرخين فرواية المؤرخ اذ تؤكد لنا أن أفريقيا المعروفة عند المسلمين في ذلك العهد، تقع غرب طرابلس، واذا اعتبرنا أن المغرب في عهد الرومان يعرف باسم موريطانيا يتبين لنا ان اسم أفريقيا كان يطلق في العهد القديم على المنطقة الواقعة بين طرابلس الغرب وموريطانيا القيصرية ولاشك أن أوروبا المسيحية بعد سقوط غرناطة سنة 1492 عندما أوقفت الزحف

العربي الاسلامي وردته إلى شواطئ أفريقيا، بدأت هي الاخرى بدورها تحلم بضم مناطق خارج حدودها، فأول ما توجهت إليه مطاعمها، كانت بطبيعة الحال أراضي الجنوب أي قارتنا الأفريقية كما نعرفها في عهدنا المعاصر وبدأت من شواطئ أوروبا تطلق أساطيل محملة بالغزاة تارة والبضائع التجارية تارة أخرى، تتجه نحو أفريقيا تحت شعارات مختلفة، وهكذا ومنذ ذلك العهد أي عهد الحملات الصليبية، أصبح مفهوم كلمة أفريقيا ينطبق على كل الأراضي الممتدة من طنجة إلى رأس الرجاء الصالح باعتبارها وحدة جغرافية قائمة بذاتها، متصلة مع بعضها منفصلة، عن القارة الأخرى يحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط وغرباً المحيط الأطلسي وشرقاً المحيط الهندي والبحر الأحمر ومما تجدر الإشارة إليه أن أوروبا في عصر نهضتها أصبحت تسيطر على المحيطات فتم على يدها اكتشاف أمريكا سنة 1492، ثم حققت لأول مرة في التاريخ دورة حول العالم سنة 1521، وقد كان اكتشاف أمريكا من الأسباب الرئيسية التي جعلت بعض دول أوروبا تشدد ضغطها على الدول الإسلامية المطلة على سواحل أفريقيا، سعيّاً وراء ما يمكن لها أن تحصل عليه من الغنائم بمختلف الوسائل بما في ذلك سبي الأفارقة على أوسع نطاق من المناطق الساحلية لتنتقلهم وتستعملهم كيد عاملة لا غنى عنها في الزراعة وبناء المدن وشق طرق المواصلات للقارة الجديدة التي لا

يسكنها آنذاك إلا الهنود الحمر قوم استعصى على الأوربيين تسخيرهم ودمجهم في النظام العمراني الذي أتوا به إلى أمريكا ولتنظيم لقاء بمناسبة اعلان مبادئ مريحة تم وضع خطة سياسية لتحرير أفريقيا كلها وبطريقة غير التي يمكن أن تملي عليها من الخارج، ولمجابهة أي نوع جديد من أنواع الاحتلال، وكانت نتيجة المشاورات مع قادة مصر، وغانا ومالي، وغينيا والحكومة المؤقتة الجزائرية الوصول إلى اتفاق تم بفضلله انعقاد مؤتمر الدار البيضاء التاريخي الذي أحدث ضجة كبرى في السياسة الدولية آنذاك، قد خرج قادة أفريقيا المحررة من هذا المؤتمر التاريخي بميثاق وقرارات وضعت بموجبها المبادئ الأساسية التالية:

- 1 - العمل على تحرير الأراضي من المحتل .
- 2 - فكرة التضامن بين الشعوب الأفريقية كلها.
- 3 - تنظيم التعاون الاقتصادي والثقافي بين دول القارة.

وعملاً على تطبيق هذه المبادئ أنشئت مؤسسات على مستوى وزراء خارجية الدول من وزراء خارجية الاتفاق والاقتصاد كما أنشئت كتابة عامة للمؤتمر، ولاشك أن وجود قوات أفريقية تحت لواء الأمم المتحدة في الكونغو كان حدثاً هاماً استطاعت أفريقيا بواسطته أن تحمي تحرر الكونغو ووحدت ترابه اللذين كانا مهددين بشكل مؤكد من طرف أصحاب

المصالح الرأسمالية والامبريالية التي حاولت اثارة النزاعات القبلية والنعرات الطائفية لتمزيق دولة غداة حصولها على التحرر ومما لاشك فيه أيضاً أن دول ميثاق الدار البيضاء قد فتحت مواجهة ضد استمرار الوجود الاستعماري في كثير من الأماكن من أفريقيا، وساهمت بتحركاتها الديناميكية في اقناع الشعوب الأخرى الحديثة العهد بالتحرر بضرورة الاقبال على عمل أفريقي مشترك على أساس المبادئ التي لا بد لكل بلد أفريقي حر ومستقل أن يعمل من أجلها.

مؤتمر أديس أبابا وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية

تبلورت الفكرة التي انتهت إلى انعقاد مؤتمر أديس أبابا الأول في شهر مايو سنة 1963، ووضع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية في شكله الحالي وهنا ينبغي أن نوضح نقطة أساسية وهي أن مؤتمر أديس أبابا إنما هو في الحقيقة تطبيق على نطاق أوسع وأشمل لميثاق الدار البيضاء وهل هي حقيقة تاريخية يعيها الكثير من الأفارقة ويعترف بها، وبعبارة أخرى لو لم يكن مؤتمر الدار البيضاء لما كان مؤتمر أديس أبابا أما الدول التي شاركت في مؤتمر أديس أبابا، ووقعت في الميثاق الذي يعتبر المؤسس للمنظمة الأفريقية وعددها كان 32 دولة وقد صادقت على الميثاق جميع الدول الأفريقية التي استقلت بعد ميلاد المنظمة حيث أن عدد الأعضاء قد

ارتفع الى 41 دولة أفريقية، وهذه المنظمة تعتبر في نظر الكثير من الملاحظين من أهم المنظمات الاقليمية وأكثرها ايجابية في المجال القاري والدولي، والأفارقة جميعاً سواء كانوا من الجنوب أو من الشمال من الشرق أو الغرب يعلقون عليها آمالاً كبيرة لتحقيق مطامحهم في الوحدة والتقدم وإقرار السلام وعدم التبعية خصوصاً في تحرير ما تبقى من الأراضي الأفريقية التي لا زالت ترزح تحت الاحتلال أو التمييز العنصري وهكذا أعلن رؤساء الدول الأفريقية المجتمعين بأديس أبابا في ديباجة الميثاق أنهم يؤمنون أن لشعوبهم الحق المطلق في تحديد مصيرهم بأنفسهم وأنهم واعون وعياً كاملاً بأن الحرية والمساواة والعدل والكرامة إنما هي أهداف أساسية لتحقيق مطامح الشعوب الأفريقية العادلة وأنهم يدركون أن واجبهم المقدس إنما هو وضع الموارد الطبيعية والبشرية بأفريقيا في خدمة تقدم شعوبها في سائر ميادين النشاط البشري وأنهم متمسكون بإرادة مشتركة وجماعية بضرورة تقوية التفاهم بين شعوبهم والتعاون بين دولهم لكي تستجيب كل المطامح لثمتين أوامر الأخوة والتضامن المتكامل في وحدة واسعة تسمو فوق الفوارق العنصرية والوطنية وهم متأكدون أن تصميمهم القوي يجب أن يوضع في خدمة التقدم البشري وبخلق الظروف الضرورية باقرار سلم، وامن دائمين والمحافظة عليهما، وانهم

مصممون على تقوية التحرر والسيادة ووحدة التراب لكل من الدول الأعضاء وعلى محاربة الاحتلال الجديد بجميع أشكاله ويكرسون أنفسهم لتقدم أفريقيا الشامل وعلى يقين تام من أن ميثاق منظمة الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان يكونان قاعدة قوية للتعاون المستمر والبناء بين دولهم وأنهم يرغبون في أن يروا جميع الدول الأفريقية متحدة ابتداءً من هذا التاريخ لتحقيق السعادة لشعوبها وأنهم عازمون على تقوية الروابط فيما بينها بإنشاء مؤسسات مشتركة وتقويتها ومن أجل تحقيق هذه الأهداف السامية المسطرة في الميثاق قرر المؤتمر إنشاء مؤسسات مهمتها اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا ذات المصلحة المشتركة لأفريقيا وهذه المؤسسات هي :

1 - مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات وهو أعلى هيئة سياسية ويعقد دورته العادية مرة كل سنة ويتخذ القرارات وينسق السياسة العامة للمنظمة ويمكن لهذا المؤتمر أن يعقد اجتماعات غير عادية إذا دعت الضرورة لذلك، وإذا كان بطلب من ثلثي الاعضاء.

2 - المجلس الوزاري الذي يتكون مبدئياً من وزراء الخارجية، ومهمته هي التصويت على ميزانية المنظمة، والتهيؤ لمؤتمر القمة ودراسة

التوصيات المتعلقة بالتعاون بين الدول بموجب توجيهات مسبقة من الرؤساء ويجتمع المجلس الوزاري مرتين في السنة على الأقل.

3 - الأمانة العامة الإدارية التي تنسق العمل الإداري للمنظمة ويقع انتخاب الكاتب العام الإداري من طرف مؤتمر القمة وباقتراح من المجلس الوزاري وعلى هذا الموظف السامي أن يسهر على تطبيق قرارات مجلس الوزراء في كل ما يتعلق بالمبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين دول الاعضاء وعلى الإشراف على إدارة الأمانة العامة الإدارية ويحضر التقارير للمؤتمر ويراقب مصاريف المنظمة بصفته مسئولاً عن حسن التسيير له.

4 - لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا التي تتكون من 15 دولة من بينها المغرب، ومقرها دار السلام عاصمة تنزانيا وهذه اللجنة مكلفة بالتنسيق للمساعدة المقدمة من طرف الدول الأعضاء من أجل التحرير وإدارة الصندوق لهذه الغاية وتوزيع الموارد المادية وغيرها على المنظمات التي تحارب ضد المحتلين وعلى هذه اللجنة أن تسهر على خلق الوئام والتعاون والتضامن بين المنظمات المسلحة، والابتعاد بها عن كل ما من شأنه أن يسيء إلى قضية التحرير.

5 – لجنة الوساطة والمصالحة والتحكيم فهذه اللجنة تقوم بكل ما من شأنه أن يضع حداً لأي نزاع قد ينشأ بين الطرفين سواء بواسطة التحكيم أو المصالحة أو المساعي الحميدة.

6 – لجنة الدفاع التي تعمل من أجل إقامة تعاون بين الدول الأعضاء في ميادين الدفاع بناء على تعليمات مؤتمر رؤساء الدول ووضع استراتيجية عامة للدفاع في حالة تعرضها لعدوان من الخارج بالإضافة إلى هذه المؤسسات يوجد في مقر الأمم المتحدة مكتب مكلف بتنظيم الكتلة الأفريقية، وبالاتصال الدائم مع الأمانة العامة للمنظمة الدولية كما توجد لجان ومكاتب ومراكز لبعض العواصم الأفريقية لها اختصاصات مختلفة وتقوم بأنشطة تتعلق بسائر أوجه التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الدولية الأخرى

ومن المعلوم أيضاً أن الأمانة العامة الادارية لمنظمة الوحدة الأفريقية تتعاون بشكل منظم مع المنظمات الدولية الأخرى خصوصاً المنظمات التابعة للأمم المتحدة، كالمنظمات العالمية للصحة، والمنظمة الأممية للثقافة والعلوم، والمكتب الدولي للشغل والمنظمة الدولية للاجئين والمنظمة الدولية للتغذية والزراعة وقد اتضح أخيراً أن بعض البلدان

خصوصاً الدول الاسكندنافية أصبحت تعرب عن رغبتها في اقامة تعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية من أجل تقديم بعض المساعدات إلى ضحايا التمييز العنصري والاحتلال البرتغالي وتلك ظاهرة تعطي دليل على أن المنظمة الأفريقية لها أهمية متزايدة جعلت كثيراً من الدول ترغب في التعاون معها، نظراً لما اكتسبته من تجارب وفيرة في معالجة القضايا الدولية وللدور البناء الذي تستطيع القيام به لمعالجة العديد من المشاكل الاجتماعية والفنية وإذا كان نشاط المنظمة قد ازداد واتسع نطاقه في الكثير من الميادين خلال السنوات العشر الماضية فلا بد لنا أن نعترف بأن ذلك النشاط لا يعني أنها حققت كل ما كان ينتظر منها تحقيقه في هذه الفترة.

دم جديد

بل وأكثر من هذا فان بعض منتقديها يرى ان نشاطها قد دخل في نوع من الروتين الاداري وتضخم المراسلات والمكاتب ولا يمكن لنا أن نقول أن هذا الرأي قد لا يكون قائماً على أساس ومهما يكن من أمر فان أصحاب هذا الانتقاد اعترفوا بأنه قد دخل في المنظمة الأفريقية دماً جديداً لأن عدد رؤساء الدول الذين شاركوا يعد رقماً قياسيماً وأن القرارات التي اتخذت جعلت مساهمة المنظمة أكثر ديناميكية وأكثر ايجابية من ذي قبل

فلقد وافق المؤتمر لأول مرة على قرار يدين العدوان الاسرائيلي أكثر ما تكون الادانة كما وافق على مضاعفة الدعم المالي لمنظمة التحرير في أفريقيا كما اعطى لممثلي هذه المنظمات صفة ملاحظين في المؤتمرات الأفريقية الأمر الذي جعل الأمم المتحدة تتخذ بدورها نفس القرار بناء على اقتراح تقدمت به الكتلة الأفريقية لدى المنظمة العالمية، وقد اعترف رؤساء الدول الأفريقية بفعالية مؤتمر الرباط وجديته وروح الونام التي سادته، وسمعنا الكثير من تصريحاتهم والاشادة بما صار يعرف الآن بروح الرباط.

مضاعفة الجهد لتحرير المناطق الأفريقية المحتلة

إذا كان لهذه المنظمة أن تضع ترتيباً للأسبقية الملحة فنعتقد أن أول عمل يجب عليها أن تقوم به وتطالب الدول الأعضاء بالاهتمام به هو في الوقت الحاضر مضاعفة الجهد من أجل تحرير المناطق الأفريقية التي لا تزال تحت حكم الاحتلال بما في ذلك الصحراء التي لا تزال تحت سيطرة الاسبان وأقطار أفريقيا الأخرى كغينيا بيساو وأنجولا وموزمبيق التي تنن هي الأخرى تحت سيطرة البرتغال ثم الأراضي الأفريقية الجنوبية في جنوب أفريقيا وروديسيا وناميبيا التي تعبت بشعوبها من التمييز

العنصري البغيض، وتداس بها كرامة الانسان وحرمته وحقوقه الأساسية.

ان نجاح منظمة الوحدة الأفريقية في مهمتها كأداة صالحة لأجل التعارف والتعاون والتضامن بين دولها وقادتها وخبرائها لحقيقة أصبح الآن معترفا بها ولا يختلف فيها اثنان، ولكن هذا النجاح لا يمكن أن يعتبر مع أهميته إلا نسبياً اذا قورن بالمشاكل الجوهرية الضخمة التي لا تزال قائمة والتي لها صلة وثيقة بما توجد فيه الشعوب الأفريقية رغم الامكانيات الهائلة والموارد الطبيعية التي تتوفر عليها من تخلف وضعف بل وتقهر في بعض الأحيان، اننا إذا اعتمدنا على المعلومات الاحصائية الموجودة في الدراسات الاقتصادية ووضعنا تقويماً دقيقاً للامكانيات المتوفرة هنا وهناك، وندرك بشيء من القلق على مصير أفريقيا أن حركة النمو في هذه القارة تسير سيراً بطيئاً بالمقارنة مع البلدان الصناعية والمجموعة الاقتصادية الكبرى وأن الكثير من الخبراء يرى أن أفريقيا كي تتحرر من التبعية الاقتصادية والاقتصاد كما تعلمون يتحكم في كل مرافق الحياة سوف تجد نفسها مضطرة لمعالجة مشاكلها الكبرى بوسائل جذرية وأكثر ايجابية يمكن أن تضمن لها القدرة اللازمة من أجل التحرر من مخلفات الاحتلال وتمكنها من التحكم في مواردها الطبيعية على أسس علمية وبطريقة تجعل بها حداً للاستغلال الأجنبي من جميع

أشكاله وأنواعه ولتقضي بها على وطأة النفوذ الأجنبي على مقدراتها الاقتصادية والسؤال حالياً هو هل يمكن أن توفر لنفسها في يوم من الأيام كل وسائل النمو والتقدم والازدهار التي من حق شعوبها أن تطالب به وتسعى للحصول عليه؟ ، ان كثيراً من الخبراء يتصورون أن أفريقيا رغم كثرة عدد مقاعدها في الأمم المتحدة لا تزال تعاني من التبعية في كثير من الميادين خصوصاً في المجال الاقتصادي، بما في ذلك التجارة، والصناعة والنقل، وهذه التبعية التي تعني في الواقع استنزاف ثروات هائلة بوسائل متعددة وغير مباشرة سوف تظل مستمرة ما دامت شعوب القارة عاجزة عن انشاء مجموعات اقتصادية كبرى تنظم داخلها الأسواق المشتركة وتنفذ ضمنها المخططات الصناعية والتجهيزات الأساسية وترسم من أجلها سياسة خارجية مستقلة تفرض إقامة علاقات مع الدول الصناعية الكبرى على أسس جديدة ومتكافئة حتى لا يبقى مصير المحصولات في أفريقيا ومعادنها وطاقاتها والخدمات المتعلقة بها تقرر في باريس أو في لندن ولكن هذا التغيير الجذري يتطلب بالضرورة أن تحدث قبله تغييرات في بعض المفاهيم الضيقة وفي بعض النظريات والعادات التي خلفها وراءه الاحتلال القديم وتلك هي العقبة الكبرى التي تقف في وجه ما تطالب منظمة الوحدة الأفريقية في قراراتها المتعددة.

التحيز ضد الإسلام

ومع كل ملابسات ظروف النشأة هذه فإن منظمة الوحدة الأفريقية كانت ولا تزال تجمع آمال وتطلعات شعوب القارة الأفريقية ودولها نحو الوحدة إلا أن ما يستغرب حقاً هو استبعاد الإسلام من ميثاق المنظمة، واستبعاد اللغة العربية من لغاتها الرسمية، وسبب الاستغراب يعود إلى أن أكثر من نصف سكان القارة من المسلمين، ولغتهم هي العربية، فلماذا هذا الإقصاء المتعمد للإسلام؟ ولماذا هذا الخوف والهلع من الإسلام رغم تاريخه المشرف في هذه القارة؟ أم أن ذلك يأتي في إطار حرب دولية على الإسلام؟.

ولو تجوَّزنا في التماس العذر للمنظمة في الوقت الراهن باعتباره شيئاً من الماضي كانت المنطقة تخضع فيه لاعتبارات فكرية وامبريالية معينة ألقت بظلالها على جوانب الحياة المختلفة، فلماذا تبقى آثار تلك الحقبة حتى اليوم رغم تغير الظروف والاعتبارات؟ ولماذا لا يجرى تغيير وتعديل على ميثاق المنظمة بحيث يتماشى مع المتغيرات الدولية، وتراعى فيه الظروف والاعتبارات الراهنة للقارة، ومتطلبات هذه المرحلة؟.

ولا يمكن أن يقال أن وقوف المنظمة إلى جانب القضايا الإسلامية في القارة الأفريقية وخارجها -وهو أمر مشاهد ملموس لا جدال فيه نوع من التغيير، لابد أن يكون التغيير في الأفكار التي تحرك المنظمة من الداخل؛ فإن هذه الأعمال التي تقوم بها المنظمة حيال القضايا الإسلامية المختلفة يمكن أن تندرج تحت إسقاطات الإنسانية، أو القومية، أو حقوق الإنسان، أو غيرها، وهذا لا يلبي حاجة المسلمين في المنطقة بالقدر الكافي، كما لا يتناسب مع حجم وجودهم فيها، خاصة إذا تأملنا في مواقف المنظمة من بعض قضايا القارة الأفريقية ولاحظنا التمييز الواضح ضد القضايا الإسلامية فيها، ومنها:

1- قيام جوليوس نيريري رئيس تنجانيقا سنة 1384هـ -1964م أي بعد إنشاء المنظمة بسنة واحدة فقط بانقلاب عسكري على حكومة زنجبار العربية الإسلامية وضمها إلى بلاده، وأطلق عليها اسم تنزانيا، وقتل في هذا الانقلاب 16 ألف عربي، و54 ألف من غير العرب، وتحت سمع العالم وبصره، ولم تحرك المنظمة ساكناً، بل ظل هذا الرئيس أحد أهم دعائم هذه المنظمة، مما جراه على معاودة عدوانه مرة أخرى بعد ذلك مع دولة إسلامية أخرى هي أوغندا، فاجتاحت قواته أراضيها، وقتلت وشردت الآلاف من المسلمين الأوغنديين، وأسقطت حكومتها الإسلامية

برئاسة الحاج عيدي أمين دادا الذي لجأ إلى السعودية، وأقام بها إلى أن توفي قبل سنوات قليلة .

2- اعتبرت المنظمة ضم أثيوبيا لإريتريا عام 1382هـ-1962م، وللصومال الغربي أوجادين عام 1375هـ-1955م وما تلاه من عدوان عليها عام 1384هـ-1964م، الذي ذهب ضحيته الآلاف من الأبرياء اعتبرته المنظمة مسألة داخلية تخص أثيوبيا وحدها، وكل ما فعلته أن أمرت بوقف إطلاق النار، مما كان له أكبر الأثر في تشجيع الحكومات الأثيوبية المتعاقبة على تكرار عدوانها على المسلمين في تلك المناطق وبوحشية.

3- وقفت المنظمة إلى جانب جبهة البوليساريو الجبهة الشعبية لتحرير ساقية الحمراء ووادي الذهب التي تأسست عام 1393هـ-1973م، في نزاعها مع دولة المغرب العربية الأفريقية الإسلامية، وأيدت المنظمة مطالبة هذا الإقليم غير الشرعية بالاستقلال عن المغرب، وطالبت بالاعتراف بالحكومة الصحراوية، وتوجت مطالبتها تلك بقبول الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية عضواً كامل العضوية في منظمة الوحدة الأفريقية عام 1403هـ-1982م، وفي القمة التي عقدتها المنظمة لرؤساء الدول الأفريقية الأعضاء في المنظمة سنة 1406هـ-

1985م أسندت إلى أحد مندوبي الجمهورية الصحراوية منصب أحد نواب الرئيس.

وإقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه بين الطرفين عبارة عن أراضٍ معظمها صحراوية، تفتقر إلى أبسط مقومات قيام الدولة، إلا أنها غنية بالفوسفات، كانت تحتلها أسبانيا، ثم تركتها منها عام 1396هـ-1976م، وعلى أثر ذلك تم تقسيم أراضيها بين المغرب وموريتانيا، فرفضت الجبهة هذا التقسيم، وأعلنت قيام الجمهورية، ودخلت في حرب عصابات مع موريتانيا والمغرب، وفي عام 1400هـ-1979م انسحبت موريتانيا من الجزء الذي كانت تسيطر عليه من الصحراء فاحتلته المغرب، ولا تزال تحتفظ بسيطرتها على معظم الإقليم بما في ذلك المدن الهامة، ومناجم الفوسفات وأهل هذا الإقليم رعاة رحل، يصل عددهم إلى حوالي 214000 نسمة، يتكلمون العربية، ويدينون بالإسلام، والمطالبون بالاستقلال منهم فئة قليلة من متمردي البوليساريو، لا يمثلون الشعب الصحراوي كله، ويعملون من حيث علموا أو لم يعلموا على تقطيع المقطع، وتجزئة المجزأ، وتمزيق الجسد الإسلامي أكثر فأكثر.

ووقوف المنظمة الأفريقية إلى جانب هذه الفئة قبل أن تعرف رأي بقية الشعب إلى جانب كونه يكرس مفهوم تجزئة وتقطيع الجسد الإسلامي هو

نوع من الخلل الذي ترفعت عن الوقوع فيه هيئة أكبر منها حجماً، وأعظم أثراً، هي هيئة الأمم المتحدة، التي لم تعترف باستقلال الصحراء الغربية حتى الآن، ولا زالت تطالب بضرورة إجراء استفتاء للشعب الصحراوي لتحديد رغبته، مما يجعلنا أمام علامات استفهام عديدة حول موقف المنظمة من هذه القضية.

4- وقفت المنظمة موقف المتفرج من الاعتداء الذي تعرضت له دولة جزر القمر الإسلامية سنة 1411هـ-1990م، وذهب ضحيته رئيس الدولة أحمد عبد الله، ونهب فيه البنك المركزي، بدعوى أن قواتاً مرتزقة غير معروفة هي التي قامت بذلك تحت جناح الظلام، والحقيقة التي يعلمها الجميع ولا يستطيعون قولها: أن القوات المرتزقة المزعومة ليست إلا قوات فرنسية مرابطة على أراضي جزيرة ماريوت، الجزيرة الرابعة التي يتكون منها اتحاد جزر القمر الإسلامية، ولا تزال حتى اليوم تحت الاحتلال الفرنسي، رغم صدور قرار دولي من هيئة الأمم المتحدة سنة 1411هـ-1990م يقضي بحق جزر القمر في السيادة على جزيرة ماريوت، لكن يبدو أن هذا القرار صادر عند الجمعية العامة للأمم المتحدة وليس عن مجلس الأمن؛ مما يعني أنه قرار غير ملزم وليس له أي أهمية، وهو من أبرز عيوب وآفات تلك المنظمة.

وقتل الرئيس ونهب البنك المركزي إنما كان بسبب مطالبته في تلك الفترة بجلاء القوات الفرنسية عن جزيرة ماريوت تنفيذاً للقرار الدولي القاضي بتمكين الحكومة القمرية من بسط نفوذها وسيطرتها على الجزيرة، لكن جاء الرد على القرار الدولي والمطالبة بتنفيذه بالشكل الذي ذكرنا، من غير أن تسمع به منظمة الوحدة الأفريقية أو المجتمع الدولي.

obeikandi.com